فاس في: 8 غشت 2022

من

الأستاذ رضوان مرابط

المرشح لمباراة رئاسة جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

الرئيس بالنيابة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

إلـى
السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

الموضوع : نسخة من الرسالة التي وجهتها الى السيد رئيس الحكومة المحترم.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتأييد، وبعد،

تجدون طيه نسخة للرسالة التي وجهتها الى السيد رئيس الحكومة المحترم بخصوص مباراة شغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، التي أعلنتم عنها بقرار منشور في الجريدة الرسمية تحت عدد 7072- 7 شعبان 1443 (10 مارس 2022).

تفضلوا، السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بقبول عبارات التقدير والاحترام.

التوقيع

ذ. رضوان مرابط

فاس في: 8 غشت 2022

من

الأستاذ رضوان مرابط

المرشح لمباراة رئاسة جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

الرئيس بالنيابة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

إلـى
السيد رئيس الحكومة المحترم

الموضوع : الطعن في مباراة شغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس وطلب إلغاء نتائجها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتأييد، وبعد،

يؤسفني السيد رئيس الحكومة المحترم أن أتقدم لكم بالطعن في مباراة شغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، التي أعلن عنها بقرار للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، المنشور في الجريدة الرسمية تحت عدد 7072- 7 شعبان 1443 (10 مارس 2022) وعلى إثره تم تحديد الفترة الفاصلة بين 21 مارس 2022 إلى 25 مارس 2022 لسحب ملفات الترشيح. والفترة الفاصلة بين 25 أبريل إلى 29 أبريل 2022 لإيداع ملفات الترشيح.

انطلاقا من ذلك، وباعتبار أنني تشرفت بمهمة الرئيس المنتهية ولايته لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، التي عرفت خلال الأربع سنوات الأخيرة إشعاعا علميا بوأها لتحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني، ومراتب متقدمة على الصعيد العالمي من خلال تصنيف "تايمز هاير اديوكيشن (Times Higher Education)". كما عرفت الجامعة سلما اجتماعيا غير مسبوق في الفضاء الجامعي، الذي كان يتسم بعدم الاستقرار بل المواجهات الدائمة بين الفصائل الطلابية.

وباعتبار ما راكمته من تجربة مهنية وتدبيرية وإنجازات ملموسة بأرقام دالة، ترشحت لشغل نفس المنصب من أجل ترصيد المكتسبات وفتح أوراش جديدة للإصلاح؛ غير أن مجريات المقابلة الشفوية التي تمت يوم 29 يوليوز 2022 كشفت عن خروقات عديدة، منها ما يؤدي للمساس بمضامين الوثيقة الدستورية والضوابط القانونية، ومنها ما يؤدي

لضرب القيم الأخلاقية المكرسة في المباريات المتعلقة بالمناصب العليا ومناصب المسؤولية.

على مستوى الوثيقة الدستورية:

اسمحوا لي السيد رئيس الحكومة المحترم أن أذكر بالمبادئ الجوهرية لدستور المملكة لسنة2011، مبادئ تمت ترجمتها في مجموعة من المقتضيات التي تؤكد على ضرورة الحرص على ضمان **تكافؤ الفرص والاستحقاق والشفافية والمساواة والنزاهة** في وجه جميع المرشحين والمرشحات في مختلف المباريات. وعدم التمييز بجميع أشكاله في اختيار المرشحين والمرشحات للمناصب العليا باعتباره مبدأ تسعى الدولة لتحقيقيه طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 19 من الدستور.

مبادئ وأسس لم يتم احترامها ولا مراعاتها بالمطلق خلال المباراة الحالية لشغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، بل تم هدرها **انطلاقا من تشكيلة اللجنة الموكول لها تقيم ملفات المرشحين. لجنة مطعون في التزامها بقواعد الحياد والنزاهة والكفاءة** كما سيتم توضيحه.

ولعل أول معطى يوضح انعدام الحياد والكفاءة، التسريب الفوري لنتائج المباراة غداة انعقادها، إن لم نقل ليلة إنهاء اللجنة مهمتها. من خلال تداول العديد من وسائل الإعلام لنتائجها، ولمآلها. وهو أمر غريب وغير معهود، باعتبار أن النتائج تسلم للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ويفترض ألا يتم الكشف عنها ولا تسريبها من لدن اية جهة كانت. **مما يتطلب معه فتح تحقيق بشأن الجهة المسؤولة عن التسريب؟ كما ينبغي وبالضرورة التحقيق بشأن ما تم تداوله من أخبار عن استشراء الزبونية والمحسوبية وانعدام الشفافية في المباريات، بل الحديث عن أسماء سيتم تعينها بحكم علاقات الصداقة أو القرابة أو الانتماء الجغرافي أوالعرقي.**

بناء عليه، السيد رئيس الحكومة المحترم، وباعتبار أن النصوص المتعلقة بالتعيين في المناصب العليا ومناصب المسؤولية تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 20.12.1 بتاريخ 17 يوليوز 2011، تم بموجبها تخويلكم سلطة واسعة في التعيين في هذه المناصب، بما يمكن من اختيار الأطر القادرة على تحمل المسؤولية التدبيرية للمرافق العمومية، وباعتبار حرصكم وسهركم على احترام المبادئ الدستورية، فإن التسريب الذي عرفته نتائج المباراة والمعطيات التي نشرت تؤكد انعدام الشروط الشكلية والموضوعية المتطلبة في مباراة **شغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وذلك بغض النظر عن صحة مضامين التسريبات، وحقيقة الأسماء الثلاث التي احتفظ بها.**

على مستوى النصوص القانونية والتنظيمية:

من منطلق ما تشكله النتائج المسربة لمباراة **شغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس من تجاوزات.**

وأخذا بعين الاعتبار *المرسوم رقم 1999. 01. 2 الصادر في 21 شتنبر 2001 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 4937، الخاص بتحديد تكوين اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات ومشاريع تطوير الجامعة بقصد اختيار ثلاثة مترشحين لرئاسة جامعة من الجامعات؛ فإننا نسجل الملاحظات والخروقات الموجبة للطعن التالية:*

1- خرق مقتضيات المادة الأولى في فقرتها الأولى من المرسوم أعلاه التي تنص على أنه:

" تتألف اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات ومشاريع تطوير الجامعة المعنية **والتي تقدم للسلطة الحكومية** *المكلفة بالتعليم العالي ثلاثة مرشحين مؤهلين لرئاسة الجامعة..."*

يبدو واضحا بأن اللجنة مطالبة بتقديم النتيجة للسلطة الحكومية، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم تسريب النتائج، ولا الكشف عنها لجهة أو جهات أخرى. **مما يجعل معه المباراة مطعون في شفافيتها وحياد أعضاءها. ويدعو بالإضافة لإلغاء نتيجتها، التحقيق في الأمر.**

2- عدم احترام المادة الأولى بشأن تأليف اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات:

وفق المادة 1 من المرسوم تتكون اللجنة المكلفة بدراسة المشاريع من:

- شخصيتان مشهود بشهرتهما في الميادين الثقافية أو العلمية أو التقنية.
- أستاذ للتعليم العالي يعين من بين الأساتذة الثلاث للجامعة المعنية بالمباراة.
- أستاذ للتعليم العالي بعين من بين أساتذة جامعة أخرى.
- شخصية من عالم الاقتصاد والمال مسير لمنشأة عامة أو خاصة.

إذا كان يبدو من حيث الظاهر أن اللجنة التي تم تعينها تتوفر في أعضاءها الشروط المنصوص عليها عدديا (05) ، فإنه من حيث الواقع لا تحترم إرادة المشرع الواضحة بشكل صريح في مضمون المادة أعلاه، باعتبار عدم توفر البعض على الصفة المتطلبة للعضوية. إضافة لانعدام مبادئ الشفافية والحياد، والكفاءة والنزاهة المتطلبة:

- بخصوص رئيس اللجنة/ الشخصية المشهود بشهرتها في الميادين الثقافية أو العلمية أو التقنية:

فإن **السيد نور الدين مؤدب** رئيس الجامعة الدولية للرباط، الذي عهد له بمعية أعضاء اللجنة، انتقاء ثلاثة مرشحين لشغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، **وهو يحمل صفة رئيس جامعة**، لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يكون محايدا وشفافا، لاعتبارات متعددة وواضحة:

- كيف يمكن لرئيس جامعة أن يترأس لجنة انتقاء رئيس جامعة؟
- كيف يمكن لرئيس جامعة خاصة وحديثة، لم يسبق له أن تحمل مسؤولية رئاسة جامعة عمومية وطنيا، أن يترأس لجنة لانتقاء رئيس جامعة عمومية ذات حجم ضخم وإشكاليات مغايرة تماما ورهانات كبرى؟
- كيف يمكن لرئيس جامعة يحضر في اجتماعات ندوة الرؤساء التي يترأسها السيد الوزير إلى جانب رؤساء الجامعات العمومية، أن يقيم مشاريع تطوير الجامعات العمومية في علاقة بأشخاص يتواجدون معه بنفس الهيئة؟
- كيف يمكن ان نتصور أن طبيعة المهمة الموكولة للسيد رئيس اللجنة، لن تتأثر بطبيعة العلاقة التي تتأسس خلال الاجتماعات الدورية بحضور الطرفين؟
- كيف يمكن استبعاد فكرة أن السيد نور الدين مؤدب الرئيس الحالي يقوم بتقييم أداء رئيس سابق لجامعة كبرى تحتل المرتبة الأولى وطنيا بحياد ونزاهة وموضوعية؟

أسئلة وأخرى تؤكد انعدام الحياد، وغياب الشفافية، وتكافؤ الفرص...بل تفضي لتجريح واضح في حق رئيس اللجنة، الذي لا يتوفر على صفة الشخصية المشهود بشهرتها.

بالإضافة لذلك، نثير انتباهكم السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى أن السيد **نور الدين مؤدب** بصفته رئيسا للجامعة الدولية بالرباط، تجعل منه ينتمي لمنظومة التعليم العالي الخاص، والتي اعتبرها المشرع المغربي في إطار القانون 00. 01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي من خلال المادة 36 تشتغل إلى جانب الجامعات العمومية. هاته الأخيرة منحت المادة 54 من نفس القانون لرؤسائها صلاحية التأشير على الشهادات التي تسلمها مؤسسات التعاليم العالي الخاص المعترف بها من لدن الدولة، وهو ما يسمح بمعادلة الشهادات المذكورة مع الشهادات الوطنية المسلمة من لدن الجامعات العمومية.

معطى يجعل من رؤساء الجامعات العمومية بوضعية قانونية واعتبارية أعلى من رؤساء الجامعات الخاصة. فكيف يمكن السيد رئيس الحكومة المحترم تصور قبول أن يتم تقييم مشاريع المرشحين لمنصب رؤساء الجامعات العمومية من لدن رؤساء الجامعات الخاصة، لما في ذلك من مساس بروح القانون، الذي يفترض أن تتم المراقبة من لدن رؤساء الجامعات العمومية لرؤساء الجامعات الخاصة، وأن يكون رئيس جامعة عمومية، رئيسا للجنة انتقاء رئيس جامعة خاصة، وليس العكس.

من أجل ذلك أيضا، **وجب إلغاء مباراة** شغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس.

من جانب آخر، ومن الأسباب الأخرى للطعن في المباراة وطلب إلغاء نتيجتها، ما تم الحديث عنه من علاقة الصداقة المتينة التي تربط السيد رئيس اللجنة من جهة مع الأستاذ خليل الخمليشي دريسي، الأستاذ بجامعة كليرمون فيران الفرنسية والذي وفق التسريب يحتل المرتبة الأولى. ومن جهة أخرى مع الأستاذ مصطفى اجعلي، عميد كلية العلوم والتقنيات بفاس الذي يحتل المرتبة الثانية حسب أيضا ما تم نشره في وسائل الإعلام المتفرقة. كما يشتركان في الانتماء الجهوي فيما يتعلق بمسقط الرأس مما يؤكد الشكوك في تأثير ذلك سلبا على قرارات اللجنة.

- ***بخصوص الشخصية الثانية المشهود بشهرتها في الميادين الثقافية أو العلمية أو التقنية (المادة الأولى من المرسوم):***

فإن السيد **محمد البرنوصي** مدير المعهد الوطني العالي للتربية والتعليم التابع لجامعة نانت بفرنسا منذ يناير 2020، في واقع الأمر مسؤول جامعي، لم يراكم بعد التجربة المطلوبة (أقل من عشرين سنة من الممارسة)، وبالأساس **لا ينطبق عليه شرط الشخصية المشهود بشهرتها**، لا في المجال الثقافي ولا التقني ولا العلمي قياسا على لجان سابقة ضمت شخصيات كبرى.

في واقع الأمر فإن السيد **محمد البرنوصي**، *الغير المعروف وطنيا، أستاذ جامعي قدم من فرنسا، لا يعرف الشيء الكثير عن الجامعة العمومية المغربية، تماهى مع مواقف جاهزة بعيدة عن الموضوعية والحياد في التقييم وغايتها الإقصاء، انطلاقا من علاقات الصداقة والمصالح المشتركة التي تربطه برئيس اللجنة.*

- ***بخصوص عضوية شخصية من عالم الاقتصاد والمال مسير لمنشأة عامة أو خاصة (المادة الأولى من المرسوم):***

فإن السيد **محمد فكرات** *المدير العام السابق لكوسمار، قد غادر رئاسة المجموعة، منذ أكتوبر 2021، وبعبارة أخرى تنحى عن* رئاسة مجموعة كوسومار كمدير ومدير تنفيذي.

بناء عليه السيد **محمد فكرات** *ليس بمسير لمنشأة عامة أو خاصة، ولا يمكنه بذلك وبأي حال من الأحوال أن يكون عضوا في لجنة مباراة الترشيح لمنصب رئيس الجامعة. احتراما لمضمون الفقرة الرابعة من المادة الأولى من المرسوم التي تؤكد على أن تكون* **الشخصية مسيرة لمنشأة عامة أو خاصة**. *بعبارة أخرى لا تزال مرتبطة بالعالم الاقتصادي والمالي على مستوى التسيير.*

من ثم فإن تشكيل اللجنة معيب من حيث الشكل، مما يقتضي معه إلغاء المباراة بغض النظر عن نتيجتها.

- ***بخصوص عضوية أستاذ التعليم العالي من خارج جامعة فاس:***

فإن السيد نصر الدين اليوبي، أستاذ الجيولوجيا بكلية العلوم السملالية التابعة لجامعة القاضي عياض بمراكش، لم يكن محايدا، انطلاقا من طبيعة العلاقة التي أصبحت ممأسسة بينه وبين أغلب أعضاء اللجنة بعد حضورهم كأعضاء بلجن أخرى منها لجنة انتقاء رئيس جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

بناء عليه يبدو واضحا السيد رئيس الحكومة المحترم بأنه **ينبغي إلغاء نتائج المباراة، وذلك بغض النظر عن نتيجتها، اعتبارا لعيب جوهري** متمثل في صفات وتجربة وقيمة أعضاء اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات ومشاريع تطوير الجامعة المغربية، التي تتطلب في مكوناتها كفاءات وفق المنصوص عليه في المرسوم.

السيد رئيس الحكومة المحترم، المشرع المغربي لم ينص اعتباطا على النص التنظيمي الخاص بتحديد تكوين اللجنة المكلفة بدراسة الترشيحات والمشاريع، فلأنه يراهن على أعضاء اللجنة الواجب توفرهم على مؤهلات خاصة وتراكم متعدد، في عملية الانتقاء. لكن مع كل أسف لجنة المباراة لا يتوفر أعضاؤها على الشروط المتطلبة المؤهلة للقيام بالمهمة على أكمل وجه.

على مستوى القيم والمبادئ الأخلاقية:

السيد رئيس الحكومة المحترم، انطلاقا من إيماننا الكبير بأن الكفاءات الوطنية، والكفاءات المغربية القادمة من الخارج، بإمكانهما الانخراط في الدينامية الكبرى التي تعرفها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بما فيه مصلحة بلدنا، فإننا نؤمن بأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال اعتماد سياسة الإقصاء العمدي اتجاه الطاقات الوطنية المقيمة بالمغرب، والتي ضحت واجتهدت من أجل بناء مغرب المستقبل.

الأمر واضح السيد رئيس الحكومة المحترم، يتجلى بكل بساطة **في إقصائي العمدي والممنهج من لدن لجنة الانتقاء الغير المحايدة**، بالرغم من الحصيلة المتميزة في تدبير جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس. وتعبيد الطريق لمرشح قادم من خارج المغرب، سبق له أن ترشح لأكثر من مرة في أكثر من جامعة ولم يوفق خلال سنوات عديدة، ليتم فرضه وتعبيد الطريق له ضدا عن مبدأي الكفاءة والنزاهة، أو ترتيب مرشح آخر في مرتبة ثانية بناء على معايير الزمالة أو الانتماء الجهوي دون اعتبار للاستحقاق والأعراف والمبادئ الأخلاقية التي سارت عليها اللجان في مختلف المباريات الخاصة برؤساء الجامعات حيث يتم تقييم ترشيح الرئيس السابق لأي جامعة بناء على الحصيلة.

فكيف يمكن أن يفسر إقصاء مرشح راكم التجربة في مساره المهني، ودبر الجامعة ولا زال باقتدار وحقق حصيلة مشهود بأهميتها في التصنيفات الدولية، ومن طرف الشركاء والفاعلين المعنيين جهويا ووطنيا ودوليا، **وإبعاده بشكل كلي من بين الترشيحات الثلاث**، والجامعة في عهده تحتل المرتبة الأولى وطنيا؟ علما بأن هذه النتائج العلمية والبيداغوجية تحققت بفضل استراتيجية الإقلاع العلمي والتقني الذي مكنت الجامعة في السنوات الأربع الأخيرة من رفع إنتاجها العلمي في المجلات المفهرسة الدولية بنسبة 45% وصارت قطبا للابتكار العلمي والتقني، حيث ارتفع عدد براءات الاختراع التي سجلتها وطنيا بنسبة 90%.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إن **حرص مولانا أمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطبه المتواترة على ضرورة نهج الشفافية والحكامة الجيدة كرافعة للتنمية في بلدنا**، يدعوكم للتحقيق فيما تم الكشف عنه في وسائل الإعلام من وجود قرابة بين أحد المرشحين والسيد الوزير الوصي على القطاع، رفعا للبس والاتهام.

كما أدعوكم بكل التقدير والاحترام الواجب لشخصكم، للتحقيق في كل **الادعاءات السياسية والحزبية** التي تريد التسريبات إلصاقها بشخصي لتبرير موقف اللجنة الفاضح. ادعاءات يتم ترويجها من لدن جماعات الضغط المرتبطة بالحزب المشار إليه في التسريبات الصحفية. تحقيق من شأنه الكشف عن كل جوانب الموضوع لمعرفة الحقيقة واتخاذ ما يقضيه الأمر من قرارات تصحيحية.

في الأخير اسمحوا لي السيد رئيس الحكومة المحترم بالتعبير لكم عن شكري على الاهتمام والعناية التي ستولونها للتحقق والتحقيق في موجبات الطعن، على أمل أن يتم الاستجابة لطلب إلغاء المباراة. واسمحوا لي أيضا بالتعبير عن مدى تأسفي على الانحراف الكبير الذي عرفته مجريات المباراة الخاصة بشغل منصب رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، من خلال **الإزاحة العمدية لترشيحي بشكل غير مبرر**. إزاحة وإقصاء من شأنه أن يخلف إحباط ليس فقط شخصي، بل موجة إحباط عامة لدى مختلف الكفاءات الوطنية الصاعدة المحبة لملكنا حفظه الله ونصره، ووطننا. مع ما يترتب عن ذلك من مساس بسمعة الجامعة وطنيا ودوليا، وبمستوى الثقة في المؤسسات. كما آمل أن يتم التفعيل الحقيقي لمبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والموضوعية بين المرشحين بغض النظر عن كونهم قادمين من بلدان المهجر، أو طاقات الجامعة المغربية الخلاقة.

وتفضلوا، السيد رئيس الحكومة المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

التوقيع
ذ. رضوان مرابط

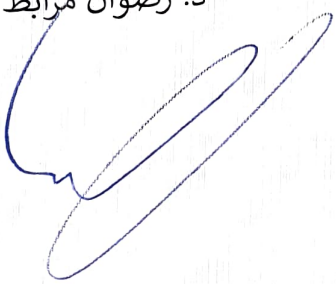

المرفقات :
1) السيرة الذاتية للأستاذ رضوان مرابط
2) حصيلة الأنشطة لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس لسنوات 2018-2022

نسخة الى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار